MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

البعد الاستراتيجي في فكر محمد فاضل الجمالي وانعكاساته على سياسة العراق الخارجية (1945–1958) دراسة في تاريخ العراق المعاصر

الدكتور عبدالرحمن عبدالله الصراف

استاذ مساعد– جامعة المستقبل – كلية القانون

dr.abdulrahman2020@uomus.edu.iq

استلام البحث:20-09-2026 مراجعة البحث :15-10-2026 قبول البحث:01-11-2026

الملخص

يتناول البحث البعد الاستراتيجي في فكر محمد فاضل الجمالي وانعكاساته على سياسة العراق الخارجية بين عامي 1945 و1958، وهي مرحلة انتقل فيها النظام الدولي من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة، وتزامن فيها تأسيس جامعة الدول العربية والأمم المتحدة مع قضية فلسطين وصعود حركات التحرر الآسيوية والأفريقية وتشكّل الأحلاف الإقليمية. وينطلق البحث من فرضية أن الجمالي لم ينظر إلى العراق بوصفه دولةً طرفية، بل بوصفه دولة ارتكاز تتقاطع عندها ثلاث دوائر: الدائرة العربية، والحزام الإقليمي الشمالي المتصل بتركيا وإيران وباكستان، والدائرة الدولية التي تمثلت في الأمم المتحدة والعلاقة المتنامية مع الولايات المتحدة. وقد حاول أن يوازن بين القومية العربية ومقاومة الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين مواجهة الشيوعية وطلب الدعم الغربي للتنمية والدفاع من جهة أخرى. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي والنقدي، وقارن بين كتابات الجمالي ومذكراته وخطبه وبين محاضر الأمم المتحدة والوثائق الدبلوماسية الأميركية المنشورة بعد رفع السرية ومحاضر مجلس النواب العراقي. ويخلص إلى أن قوة فكره تمثلت في الربط بين الأمن والتنمية والتعليم والدبلوماسية متعددة الأطراف، إلا أن التطبيق اصطدم بتناقض بنيوي: فكلما اقترب العراق من الغرب أضعف شرعيته العربية، وكلما تشدد في فلسطين ضاقت مساحة التفاهم مع الولايات المتحدة. وبذلك كان مشروعه الاستراتيجي متماسكًا على مستوى التشخيص، لكنه لم ينجح في بناء إجماع داخلي وعربي قادر على تحويله إلى سياسة مستقرة.

الكلمات المفتاحية: محمد فاضل الجمالي؛ العراق الملكي؛ السياسة الخارجية؛ الفكر الاستراتيجي؛ فلسطين؛ حلف بغداد؛ الأمم المتحدة؛ مؤتمر باندونغ.

Abstract:

This study examines the strategic dimension in the thought of Mohammed Fadhel al-Jamali and its impact on Iraqi foreign policy between 1945 and 1958. It argues that al-Jamali imagined Iraq not as a peripheral state but as a pivotal one operating simultaneously within three circles: the Arab sphere, the northern regional belt linking Iraq with Turkey, Iran and Pakistan, and the international sphere represented by the United Nations and an expanding relationship with the United States. His diplomacy sought to reconcile Arab nationalism, anti-Zionism and support for decolonization with anti-communism, Western military cooperation and national development. The study uses a historical, analytical and critical method, comparing al-Jamali's writings and memoirs with United Nations records, declassified United States diplomatic documents and Iraqi parliamentary proceedings. It finds that his strongest contribution was the integration of security, education, development and multilateral diplomacy. Yet his strategy encountered a structural contradiction: alignment with the West weakened Iraq's Arab legitimacy, while uncompromising advocacy for Palestine narrowed cooperation with Washington. His strategic diagnosis was often perceptive, but its implementation lacked a sustainable domestic and Arab consensus.

Keywords : Mohammed Fadhel al-Jamali ; Hashemite Iraq ; foreign policy ; strategic thought ; Palestine ; Baghdad Pact ; United Nations ; Bandung Conference.

المقدمة

شهدت السنوات 1945–1958 تحوّلًا جذريًا في البيئة التي صيغت فيها سياسة العراق الخارجية. فقد انتهت الحرب العالمية الثانية، وظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوتين عظميين، وتراجعت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، بينما برزت القضية الفلسطينية بوصفها اختبارًا لصدقية النظام الدولي الجديد. وفي هذه البيئة برز محمد فاضل الجمالي؛

وهو تربوي انتقل إلى الدبلوماسية، ومثقف عربي مارس العمل الوزاري والنيابي والدولي. ولذلك لا تكفي دراسته عبر تسلسل المناصب، بل ينبغي البحث في البنية الفكرية التي رتبت لديه مصادر الخطر ودوائر الحركة وأدوات الدولة.

تكمن مشكلة البحث في أن جانبًا من الكتابات السابقة عرض الجمالي بوصفه رجل دولة أو وزير خارجية أو رئيس وزراء، ودرس بعضُها علاقته بالولايات المتحدة أو دوره في قضية منفردة، من غير بناء صورة مركّبة لمفهومه عن موقع العراق ووظيفته الإقليمية والدولية. ومن هنا يطرح البحث السؤال الرئيس الآتي: ما مكونات البعد الاستراتيجي في فكر محمد فاضل الجمالي، وكيف انعكست على سياسة العراق الخارجية بين 1945 و1958؟ ويتفرع عنه: كيف أثرت نشأته الدينية وتكوينه التربوي الأميركي في رؤيته؟ وما ترتيب التهديدات والفرص لديه؟ وكيف جمع بين فلسطين والتحرر العربي وبين التحالف مع الغرب؟ وما حدود مسؤوليته الشخصية عن قرارات كانت تشترك في صنعها المؤسسة الملكية ونوري السعيد والوزارة والبرلمان؟

يفترض البحث أن الجمالي بنى تصورًا للعراق باعتباره «دولة ارتكاز» لا «دولة هامش». وقد قام تصوره على خمسة مرتكزات مترابطة: وحدة المجال العربي، الشرعية الدولية، الأمن في مواجهة التوسع السوفيتي، التنمية والتعليم أساسًا للقوة، والدبلوماسية النشطة في قضايا التحرر. غير أن الجمع بين هذه المرتكزات ولّد مفارقة عملية؛ لأن مسار التحالف الغربي، ولا سيما بعد حلف بغداد، دخل في تنازع مع المزاج القومي العربي الذي تأثر بصعود جمال عبد الناصر وأزمة السويس.

تنبع أهمية الموضوع من موقع الجمالي في لحظة تأسيسية: شارك في مؤتمر سان فرانسيسكو ووقّع ميثاق الأمم المتحدة باسم العراق سنة 1945، وتولى وزارة الخارجية مرارًا، ورأس الحكومة في 1953–1954، وقاد وفد العراق في مؤتمر باندونغ سنة 1955، وظل حاضرًا في ملفات فلسطين وسوريا وتونس والأحلاف حتى سقوط النظام الملكي. كما تتيح دراسة فكره إعادة قراءة السياسة العراقية بعيدًا عن ثنائية التمجيد والإدانة، وبمنهج يفصل بين الفكرة والقرار والنتيجة.

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تشكل الأفكار في سياقها، والمنهج النقدي لمقارنة المذكرات اللاحقة بالوثائق المعاصرة للأحداث، والمنهج المقارن لموازنة خطاب الجمالي في المحافل العربية والدولية بما ورد في الوثائق الدبلوماسية. وحددت الدراسة زمنيًا بعامي 1945 و1958: الأول يمثل انتقاله إلى قلب الدبلوماسية العالمية، والثاني يمثل نهاية النظام الملكي، مع رجوع محدود إلى نشأته وتكوينه قبل 1945 لفهم مصادر فكره.

الدراسات السابقة

أولًا: أطروحة رحيم كاظم محمد الهاشمي، «محمد فاضل الجمالي: دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958»، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997، التي صدرت لاحقًا في كتاب. وهي أوسع دراسة عربية في السيرة السياسية والتربوية، وتمتاز بجمعها المادة العراقية، لكنها تتوزع على النشاط السياسي والتربوي أكثر من بنائها نموذجًا تحليليًا للفكر الاستراتيجي.[1]

ثانيًا: دراسة أنوار نجم سوادي، «رؤى محمد فاضل الجمالي تجاه علاقة العراق مع الولايات المتحدة»، وقد حللت تفضيله توسيع العلاقة الأميركية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وأبرزت أثر دراسته في الولايات المتحدة وموقفه المناهض للشيوعية. تفيد الدراسة في محور العلاقات الأميركية، لكن موضوع البحث الحالي أوسع؛ إذ يربط هذه العلاقة بفلسطين والتحرر العربي والأمن الإقليمي والمؤسسات الدولية.[2]

ثالثًا: دراسة Michael Eppel عن حكومة الجمالي 1953–1954، التي ركزت على الإصلاح الداخلي، وتركيبة النخبة، ومقاومة كبار الملاك، وحدود مشروع الحكومة. أهميتها أنها تثبت أن التفكير الخارجي عند الجمالي كان متصلًا بإدراكه هشاشة الداخل، إلا أنها لا تتخذ فكره الاستراتيجي وسياسة العراق الخارجية في كامل المدة موضوعًا مباشرًا.[3]

رابعًا: دراسة Elizabeth Bishop المعنونة «Asia and Adjacent Areas: Mohammed Fadhel Jamali's Cold War Experiences»، وهي قراءة نقدية لنصوصه الذاكراتية في ضوء وثائق دبلوماسية وأدبية، وتنبّه إلى ضرورة عدم التعامل مع المذكرات باعتبارها سجلًا محايدًا. أفاد البحث الحالي من هذا التحذير المنهجي، لكنه انتقل من تحليل السرد الذاتي إلى بناء خريطة استراتيجية للمواقف والقرارات.[4]

خامسًا: الدراسات الجزئية عن فلسطين وتونس، ومنها بحث الدعم العراقي للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947–1950، ودراسة رشا جميل عن دور الجمالي في استقلال تونس. وتكشف هذه الدراسات امتداد حركته من المشرق إلى المغرب العربي، إلا أنها تعالج ملفات منفردة.[5]

سادسًا: دراسة الدكتور نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، الصادرة في بغداد سنة 1984. ينتمي الحسو إلى أسرة موصلية عريقة، وُلد في مدينة الموصل، ونال بكالوريوس علوم الإدارة من جامعة بغداد، ثم حصل على الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة تكساس في أوستن، ويقيم في كندا. وتتبع

قيمة مؤلفه من قراءته مؤسسات الحكم الملكي وعلاقات البلاط والوزارة والنخب من منظور إداري–سياسي؛ لذلك أفاد البحث الحالي منه في ضبط حدود دور الجمالي داخل شبكة صنع القرار، لا في عزله عن البنية المؤسسية للدولة.[27]

وتتمثل الفجوة العلمية التي يسعى البحث إلى ملئها في جمع الوثيقة والفكر والقرار ضمن نموذج واحد يميز بين: (أ) تصورات الجمالي كما عبّر عنها؛ (ب) السياسة الرسمية التي ساهم فيها ولم يحتكر صنعها؛ (ج) النتائج الفعلية التي قد تخالف المقاصد. وهذه الثلاثية هي موضع الإضافة الرئيسة في الدراسة.

خطة البحث

تمهيد: مفهوم البعد الاستراتيجي وسيرة محمد فاضل الجمالي.

المبحث الأول: مصادر الفكر الاستراتيجي ومرتكزاته.

المطلب الأول: التكوين الديني والتربوي والخبرة الدولية.

المطلب الثاني: العراق دولة ارتكاز وتعدد دوائر الحركة.

المطلب الثالث: الأمن والتنمية والتعليم في مفهوم القوة.

المبحث الثاني: انعكاسات فكر الجمالي على سياسة العراق الخارجية.

المطلب الأول: الجامعة العربية والأمم المتحدة والقضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: الحرب الباردة والعلاقة بالولايات المتحدة والحزام الشمالي.

المطلب الثالث: التحرر الآسيوي–الأفريقي والوحدة العربية.

المبحث الثالث: تقويم التجربة وحدودها ونتائجها.

المطلب الأول: الجمالي وصناعة القرار في النظام الملكي.

المطلب الثاني: التناقض بين الشرعية العربية والتحالف الغربي.

المطلب الثالث: الحصيلة الاستراتيجية والدروس المستفادة.

الهوامش.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

تمهيد: مفهوم البعد الاستراتيجي وسيرة محمد فاضل الجمالي

أولًا: مفهوم البعد الاستراتيجي في الدراسة

لا يُراد بالبعد الاستراتيجي مجرد الاهتمام بالشؤون العسكرية أو إطلاق شعارات بعيدة المدى، بل نمط التفكير الذي يربط الغاية بالوسيلة، ويرتب دوائر الأولوية، ويحدد مصادر الخطر والفرصة، ويصل السياسة الخارجية بموارد الدولة وقدرتها الداخلية. وعلى هذا الأساس اختبرت الدراسة خطاب الجمالي وفق أربعة أسئلة: ما صورة العراق في النظام الإقليمي؟ من الخصم ومن الشريك؟ ما الأدوات المفضلة: المنظمة الدولية أم التحالف أم الوحدة؟ وما العلاقة بين القوة الخارجية والإصلاح الداخلي؟

ويمتاز هذا التعريف بأنه يمنع إسقاط المصطلحات الاستراتيجية المعاصرة على نصوص تاريخية من غير قرينة. فالجمالي لم يضع كتابًا يحمل عنوان «استراتيجية العراق»، لكنه ترك شبكة من المذكرات والخطب والكتب والمواقف يمكن استنباط منطقها الجامع. ويكون الاستنباط مشروعًا حين تتكرر الفكرة عبر مصادر مستقلة ومتزامنة، لا حين تُستخرج من ذكرى متأخرة وحدها.

ثانيًا: السيرة والتكوين والمناصب

ولد محمد فاضل الجمالي في الكاظمية ببغداد سنة 1903 في أسرة دينية، فتلقى تعليمًا قرآنيًا ولغويًا مبكرًا، ثم انتقل إلى التعليم الحديث، ودرس في الجامعة الأميركية في بيروت، وأكمل دراساته العليا في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا في نيويورك. نال الدكتوراه سنة 1934 عن أطروحته The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education، فكان سؤال بناء الدولة وإدماج الأطراف الاجتماعية حاضرًا في فكره قبل دخوله الدبلوماسية.[6]

عمل في التربية والإدارة التعليمية خلال الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، ثم انتقل إلى وزارة الخارجية وأصبح مديرًا عامًا للشؤون الخارجية سنة 1944/1943. ولم يكن الانتقال قطيعةً بين اختصاصين؛ فقد حمل إلى الدبلوماسية اعتقاد المربي بأن أمن الدولة لا ينفصل عن نوعية المواطن، وأن الجهل والتفاوت يهيئان المجتمع للاختراق والتطرف. ثم تولى وزارة الخارجية مرارًا بين 1945 و1953، ورأس مجلس النواب، وشكل حكومتين متعاقبتين بين 17 أيلول 1953 و29 نيسان 1954.[7]

مثّل العراق في مؤتمر سان فرانسيسكو ووقّع ميثاق الأمم المتحدة، وترأس وفودًا عراقية إلى دورات الجمعية العامة، وقاد وفد العراق إلى باندونغ في نيسان 1955. وبعد ثورة 14 تموز 1958 اعتقل وحوكم، ثم أطلق سراحه وغادر العراق واستقر في

تونس إلى أن توفي سنة 1997. وتتبع قيمة سيرته للبحث من الجمع بين المعرفة النظرية والممارسة في الوزارة والبرلمان والمنظمة الدولية، لا من طول قائمة المناصب بذاتها.[8]

ثالثًا: قاعدة الوثائق ومنهج نقدها

تقوم قاعدة البحث على أربع طبقات مصدرية. الطبقة الأولى نصوص الجمالي المعاصرة للأحداث، مثل بيان العراق إلى لجنة فلسطين سنة 1947 وخطاب باندونغ سنة 1955 وخطبه في الجمعية العامة؛ وهي الأقرب إلى موقفه وقت وقوع الحدث، لكنها تظل خطابات رسمية صيغت للإقناع. والطبقة الثانية مذكراته وكتاباته اللاحقة، ولا سيما ذكريات وعبر وInside the Arab Nationalist Struggle؛ وهي أوسع في كشف خلفية التفاوض، لكنها متأثرة بالاسترجاع وبحاجته إلى الدفاع عن تجربته بعد 1958. والطبقة الثالثة وثائق الطرف الآخر، وفي مقدمتها FRUS ومحاضر الدبلوماسيين الأميركيين؛ وهي تسجل كلامه بتوقيت قريب، لكنها تعكس انتقاء المحرر الأميركي وأولويات واشنطن. والطبقة الرابعة المصادر العراقية والعربية المعارضة والرسمية، مثل محاضر مجلس النواب ومذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الوزارات العراقية.

ولمنع تحوّل الوثيقة الأجنبية إلى حكم نهائي، اتبع البحث قاعدة «التثليث»: لا تُعتمد دلالة استراتيجية كبرى إلا إذا ظهرت في نص للجمالي، ووثيقة مستقلة، وسياق قرار أو ممارسة. ففكرة التعاون مع تركيا والغرب مثلًا وردت في محادثة 1953 وسجلها دبلوماسي أميركي، ثم ظهرت في تأييد الجمالي اللاحق لحلف بغداد. أما الرواية الشائعة حول منح الحبيب بورقيبة جواز سفر عراقي، فلا تُعامل حقيقةً تاريخية ما لم تسندها وثيقة صريحة؛ ويكفي إثبات دوره الدبلوماسي في دعم القضية التونسية من المصادر المتقاطعة.

تقدم الوثائق الأميركية المنشورة بعد رفع السرية مادة ذات قيمة خاصة؛ لأنها لم تُكتب أصلًا للنشر العام، ولذلك تحفظ تفاصيل المساومة والتردد أكثر من البيانات الرسمية. فالمذكرة رقم 913 لسنة 1947 تكشف الجمع بين فلسطين والصداقة الأميركية والتنمية، والمذكرة رقم 1394 لسنة 1953 تكشف تصوره للإصلاح والحزام الشمالي، والمذكرة رقم 1424 تفصل بين المساعدة العسكرية والموقف من فلسطين، بينما توضح الوثيقتان 445 و452 لسنة 1957 مطالبه الاقتصادية والعسكرية. وهذه ليست «وثائق غير منشورة» بالمعنى الراهن، بل وثائق أرشيفية كانت سرية ثم نُشرت رسميًا؛ ولذلك وصفها البحث بدقة ولم يدّع الاطلاع على ملف غير متاح.

حدودها النقدية	قيمتها البحثية	مجموعة المصدر
خطاب إقناعي تحكمه الوظيفة الرسمية	تحديد موقفه المعلن في زمن الحدث	خطب الجمالي وبياناته
انتقائية الذاكرة والدفاع عن الذات	كشف الخلفيات وشبكات التفاوض	المذكرات اللاحقة
أولويات المحرر وتحيز مؤسسة الدولة	تسجيل المفاوضات من زاوية مستقلة نسبيًا	FRUS ووثائق الدول الأخرى
التجاذب الحزبي والشخصي	إظهار المعارضة والبيئة الداخلية	محاضر البرلمان والمذكرات العراقية
اختلاف المناهج والانتقاء المصدرّي	التحليل والمقارنة وإتاحة الأرشيف	الدراسات الأكاديمية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كتابات محمد فاضل الجمالي ومذكراته، ومحاضر الأمم المتحدة، ووثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (FRUS)، ومحاضر مجلس النواب العراقي.

المبحث الأول: مصادر الفكر الاستراتيجي ومرتكزاته

المطلب الأول: التكوين الديني والتربوي والخبرة الدولية

تكوّن فكر الجمالي عند نقطة التقاء ثلاثة روافد. الرافد الأول إسلامي أخلاقي؛ فقد رأى في الدين مصدرًا للتماسك والواجب العام، لا مجرد هوية طائفية. والرافد الثاني عربي قومي؛ إذ عدّ تجزئة المجال العربي سببًا للضعف، وربط استقلال العراق بقوة محيطه. أما الرافد الثالث فحديث مؤسسي اكتسبه من التعليم الأميركي، ومنه احترام العلم والإدارة والمنظمات الدولية. لم تلغِ الحداثةُ لديه المرجعية الدينية، كما لم تمنعه القومية من استعمال الأدوات الدولية.

أثرت تجربة التعليم الأميركي في نظرته إلى الولايات المتحدة. فقد رأى فيها قوة صاعدة أقل اتصالًا بالإرث الاستعماري المباشر من بريطانيا وفرنسا، وظن أن مصالحها يمكن أن تتقاطع مع تحديث العراق. لكن هذا الميل لم يكن قبولًا مطلقًا؛ إذ أظهرت قضية فلسطين خيبة أمله من الضغط الأميركي لمصلحة التقسيم. وتكشف وثيقة 11 كانون الأول 1947 أنه جمع، في المحادثة نفسها، بين رفض التقسيم والتحذير من الصدام العربي–الأميركي والحاجة إلى المساعدة الأميركية في خطط التنمية.[9]

وهذا الجمع يكشف قاعدة أساسية في تفكيره: الخلاف السياسي لا يوجب إغلاق قناة التعاون، والصداقة لا تعني التنازل عن القضية المركزية. غير أن القاعدة كانت صعبة التطبيق؛ لأن فلسطين لم تكن ملفًا منفصلًا عن صورة الغرب في الوعي العربي، ولأن الدعم الأميركي لإسرائيل جعل التمييز بين واشنطن والسياسة الاستعمارية التقليدية أقل إقناعًا في الداخل.

المطلب الثاني: العراق دولة ارتكاز وتعدد دوائر الحركة

يمكن تلخيص تصور الجمالي الجغرافي–السياسي في فكرة «الدولة الارتكاز». فالعراق عنده عربي الهوية والاتجاه، لكنه يقع على تماس مع تركيا وإيران وقريب من الاتحاد السوفيتي، ويمتلك النفط والمياه والموقع الواصل بين الخليج وبلاد الشام. لذلك لا يستطيع الانكفاء داخل حدوده، ولا يكفيه إطار عربي ضعيف الأدوات، ولا يجوز له أن يذوب في تحالف أجنبي يسلبه استقلاله.

الدائرة الأولى عربية، وتضم جامعة الدول العربية ومشاريع الاتحاد مع سوريا والأردن ومساندة فلسطين والمغرب العربي. والدائرة الثانية إقليمية شمالية، قوامها تركيا وإيران وباكستان، وغايتها إقامة حاجز أمني في وجه التمدد السوفيتي. والدائرة الثالثة دولية، أداتها الأمم المتحدة وعلاقة العراق بالولايات المتحدة والدول الكبرى. لم تكن الدوائر متساوية الوظيفة: تمنح العربية الشرعية والهوية، وتمنح الإقليمية الأمن الجغرافي، وتمنح الدولية الشرعية القانونية والموارد.[10]

تكمن أصالة هذا التصور في أنه سابق لفكرة «تعدد الدوائر» المتداولة في تحليل السياسات المعاصرة. لكن ضعفه ظهر حين تحولت الدوائر من موارد متكاملة إلى التزامات متعارضة؛ فحلف بغداد الذي صُمم بوصفه امتدادًا إقليميًا للأمن صار في الخطاب الناصري دليلًا على تبعية العراق، والمنبر الدولي الذي راهن عليه الجمالي فشل في منع تقسيم فلسطين أو وقف العدوان الثلاثي بسرعة كافية.

المطلب الثالث: الأمن والتنمية والتعليم في مفهوم القوة

لم يحصر الجمالي القوة في الجيش. ففي مذكرته مع السفير الأميركي في 20 آب 1953 بدأ تشخيصه بجمود الداخل العراقي، وتعطّل الأرض والموارد والطاقات البشرية، والحاجة إلى جيل إداري شاب، ثم انتقل إلى الدفاع والعلاقة بالغرب. هذا الترتيب مهم؛ لأنه يجعل الإصلاح شرطًا للأمن، لا شأنًا محليًا منفصلًا عنه.[11]

دعا إلى مؤسسات تعليمية وعلمية قادرة على تكوين الاختصاصيين، وإلى استثمار العائدات والموارد في التحديث. وكان طلبه من الولايات المتحدة إنشاء مؤسسات نموذجية في العراق تعبيرًا عن مفهوم «القوة بالقدوة» ونقل المعرفة. وفي سنة

1957 كرر أمام وزير الخارجية الأميركي أن يكون العراق نموذجًا أميركيًا في الشرق الأوسط عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا، مع تركيز على التنمية الريفية والاستثمار الخاص.[12]

إلا أن هذا المرتكز واجه حدين: الأول أن ربط التنمية بالمساعدة الخارجية عرّض المشروع لشبهة الارتهان السياسي؛ والثاني أن الإصلاح الداخلي المعتدل، ولا سيما الضرائب والأرض، اصطدم بكبار الملاك وبنية المصالح في النظام الملكي. وقد بيّن Eppel أن إدراك الجمالي لضرورة الإصلاح كان حقيقيًا، لكن قدرته على تغيير التوازن الاجتماعي والسياسي ظلت محدودة.[13]

المبحث الثاني: انعكاسات فكر الجمالي على سياسة العراق الخارجية

المطلب الأول: الجامعة العربية والأمم المتحدة والقضية الفلسطينية

شارك الجمالي في البيئة التي وُلدت فيها جامعة الدول العربية، ورأى فيها إطارًا لازمًا لتنسيق السياسة العربية، لكنه لم يبالغ في تقدير قدرتها العسكرية. ومن هنا كان دفاعه عن الجامعة مترافقًا مع نقد ضعف بنيتها التنفيذية. وقد تبلورت رؤيته للمؤسسة الدولية في مؤتمر سان فرانسيسكو؛ إذ تعامل مع الأمم المتحدة بوصفها منبرًا للدول المتوسطة والصغيرة، وآلية لإضفاء الشرعية على الاستقلال ومقاومة الانتداب، لا حكومة عالمية قادرة بذاتها على فرض العدل.

كانت فلسطين الاختبار الأوضح. ففي بيان العراق إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين سنة 1947 قدّم الجمالي حجة قانونية وسياسية متكاملة ضد إقامة دولة مفروضة على أغلبية السكان، وربط حق تقرير المصير بالسلم الإقليمي. وتحتفظ مكتبة الكونغرس بنسخة من البيان الإنجليزي في خمس عشرة صفحة، وهو مصدر أولي يتيح فحص منطقه بعيدًا عن النقل اللاحق.[14]

وفي جلسة الجمعية العامة يوم 28 تشرين الثاني 1947 حذر من أن التقسيم المفروض ضد إرادة الأكثرية سيقوض السلام ويؤثر في العلاقات بين الجماعات داخل البلاد العربية. لا ينبغي قراءة التحذير بوصفه تنبؤًا حتميًا أو تبريرًا لأي اعتداء على اليهود العرب؛ بل بوصفه تشخيصًا لخطر نقل نزاع قومي–استعماري إلى النسيج الاجتماعي الإقليمي. وتكشف وثائق الأمم المتحدة أن خطابه وضع فلسطين ضمن مفهوم الأمن الجماعي، لا في خانة التضامن العاطفي وحده.[15]

بعد قرار التقسيم حاول اقتراح مسارات للتسوية عبر مجلس الأمن والمصالحة، مع رفض الاعتراف بشرعية التقسيم. وتكشف محادثته مع هندرسون أن موقفه جمع الصلابة المبدئية مع البحث عن مخرج مؤسسي؛ إذ خشي في آن واحد من صدام

عربي–أميركي ومن استغلال الاتحاد السوفيتي للفوضى في شرق المتوسط. وهذه الوثيقة من أقوى الشواهد على وحدة تصوراته: فلسطين، والتوازن الدولي، والتنمية العراقية كانت حلقات في حساب واحد.[16]

لم تحقق الدبلوماسية العراقية هدفها في منع التقسيم، ثم كشفت حرب 1948 تفاوت القدرة العربية عن الخطاب. وفي سنة 1950 أقر الجمالي بأن الدول العربية تحتاج إلى زمن من السلام وإعادة البناء، وهو انتقال من لغة المنع إلى لغة ترميم القوة. وهذا التحول لا يعني التخلي عن فلسطين، بل تعديل تقدير الوسائل بعد اختبار الحرب.[17]

المطلب الثاني: الحرب الباردة والعلاقة بالولايات المتحدة والحزام الشمالي

نظر الجمالي إلى الاتحاد السوفيتي والشيوعية بوصفهما خطرين خارجيًا وداخليًا. خارجيًا، يقترب الاتحاد السوفيتي من حدود العراق عبر القوقاز وإيران وتركيا؛ وداخليًا، يمكن للتفاوت والبطالة وضعف الدولة أن تفتح المجال للحزب الشيوعي. لذلك لم يكن الاحتواء العسكري بديلًا عن الإصلاح، بل وجهًا آخر له. غير أن غلبة اللغة الأمنية في بعض خطاباته، ولا سيما في باندونغ، جعلت خصومه يرون فيه امتدادًا للمعسكر الغربي.

تكشف مذكرة 20 آب 1953 أن الجمالي انتقد مفهوم الأمن الجماعي العربي إذا بقي بلا اتصال بالغرب، ودعا إلى ترتيبات مع تركيا وإلى مساعدة غربية شبيهة بما تلقته أنقرة. لكنه أكد في الوقت نفسه أن معاهدة 1930 مع بريطانيا توشك أن تنتهي، وأن العراق لن يدخل علاقة مماثلة لها، واقترح قواعد عراقية الإدارة يعمل فيها خبراء أجانب. وهذا التفصيل يميّز بين «التحالف» في ذهنه و«الوصاية» التي رفض استنساخها.[18]

مهّد هذا التفكير للمناخ الذي نشأ فيه الاتفاق العراقي–التركي في شباط 1955 ثم حلف بغداد. لم يكن الجمالي رئيس الحكومة عند توقيع الحلف، ولذلك لا يصح جعله صاحب القرار المنفرد؛ إلا أن وثائقه ومواقفه السابقة واللاحقة تثبت أنه كان من أبرز منظّري الحزام الشمالي. كما أيد الحلف وطالب بأن يقترن بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، ورأى فيه وسيلة لتحويل موقع العراق من منطقة مكشوفة إلى عقدة دفاع إقليمي.[19]

لكن الولايات المتحدة لم تنضم رسميًا إلى الحلف، مع أنها ساندته وشاركت في بعض لجانه؛ وهو ما خيّب توقعات عراقية ربطت الالتزام السياسي بعائد أمني وتنموي واضح. وفي محادثات 1957 طلب الجمالي أن يحصل حلفاء واشنطن على النصيب الأكبر من موارد مبدأ أيزنهاور، وأعاد طرح جعل العراق نموذجًا إقليميًا. تكشف هذه المطالبة أن التحالف لديه كان صفقة متبادلة، لا اصطفافًا مجانيًا.[20]

ومن جهة أخرى رفض أن تُشترط المساعدة العسكرية بتعديل موقف العراق من فلسطين. ففي وثيقة أميركية سنة 1954 أكد سجل العراق المناهض للشيوعية، لكنه قال إن بغداد لا تستطيع تغيير موقفها ما دامت الحقوق العربية مهملة. وهنا تظهر محاولة الفصل بين ملفي الاحتواء وفلسطين؛ وهي محاولة منطقية دبلوماسيًا لكنها لم تنجح في محو التناقض السياسي بينهما.[21]

المطلب الثالث: التحرر الآسيوي–الأفريقي والوحدة العربية

لم يقتصر نشاط الجمالي على المحور الغربي. فقد عدّ تحرر الشعوب العربية والآسيوية والأفريقية عنصرًا من عناصر النظام الدولي العادل، وعمل في الأمم المتحدة على قضايا ليبيا وتونس والمغرب والجزائر. وتظهر تجربته التونسية كيف استخدم صلاته الدولية لمساندة قضية عربية بعيدة عن الجوار العراقي المباشر، فأسهم في تقديمها سياسيًا وبناء قنوات مع الحبيب بورقيبة.[22]

في مؤتمر باندونغ 1955 قاد الوفد العراقي وتحدث عن الاستعمار والصهيونية والشيوعية بوصفها أخطارًا على السلام. وقد أثار تركيزه القوي على الشيوعية جدلًا بين وفود تميل إلى الحياد الإيجابي. كان الجمالي يتفق مع المؤتمر في التحرر ويرفض الانضمام إلى الاستعمار، لكنه يختلف مع عدد من قادته في تقدير مصدر الخطر العاجل؛ فبالنسبة إليه لم يكن عدم الانحياز صالحًا إذا ترك الحدود الشمالية مكشوفة.[23]

وهذه المفارقة تجعل الجمالي حالة مركّبة داخل الجنوب العالمي: مناصرًا لتصفية الاستعمار، ومؤيدًا لتحالف أمني تقوده دول غربية. لا يصح حل المفارقة بوصفه ازدواجًا شخصيًا فقط؛ فهي تعكس مأزق دول ما بعد الاستعمار التي احتاجت إلى السلاح والتمويل من القوى الكبرى، وحاولت في الوقت نفسه حماية استقلال قرارها.

أما الوحدة العربية ففهمها الجمالي تدريجية ومؤسسية. اهتم بسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والكويت، ورأى في المشرق مجالًا طبيعيًا للتكامل، ثم شارك في مشروع الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن سنة 1958. غير أن مشاريع «الهلال الخصيب» والاتحاد الهاشمي واجهت مخاوف الدول العربية من الهيمنة العراقية–الهاشمية، كما واجهت المنافسة مع المشروع الناصري بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة.[24]

وفي أزمة السويس 1956 بلغ التناقض ذروته. وقف العراق رسميًا ضد العدوان على مصر، لكن عضويته في حلف بغداد وعلاقته ببريطانيا أضعفت أثر موقفه في الرأي العام العربي. لم يعد ممكنًا إقناع الجمهور بسهولة بأن التحالف ضد

السوفييت منفصل عن الاستعمار البريطاني والفرنسي. وهكذا تحولت أداة صُممت لتعزيز أمن العراق إلى عبء على شرعيته العربية.

المبحث الثالث: تقويم التجربة وحدودها ونتائجها

المطلب الأول: الجمالي وصناعة القرار في النظام الملكي

تقتضي الأمانة التاريخية عدم مساواة فكر الجمالي بسياسة العراق الخارجية كلها. كان القرار الملكي موزعًا بين الملك والوصي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ونوري السعيد والبرلمان والنخبة العسكرية، فضلًا عن التأثير البريطاني. زادت مكانة الجمالي أو انخفضت تبعًا للوزارة والموقع؛ فقد كان في بعض المراحل وزيرًا صاحب قرار، وفي أخرى نائبًا أو مبعوثًا أو رئيس وفد. لذلك ينبغي قياس الانعكاس بدرجات: انعكاس مباشر حين تولى الوزارة، وتأثير فكري حين تبنت الدولة لاحقًا فكرة دعا إليها، وتوافق عام حين اشترك مع نوري السعيد من دون إمكان إثبات السبق.

تكشف حكومة 1953–1954 حدود السلطة الشخصية. حاول الجمالي إدخال وجوه أصغر سنًا، ورفع بعض القيود، وطرح إصلاحات اجتماعية ومالية محدودة، لكنه اصطدم بالملاك وبشبكات النفوذ وتراجع دعم نوري السعيد. فاستقال قبل أن تتحول رؤيته إلى برنامج طويل الأمد. وتدل التجربة على أن الفكرة الاستراتيجية لا تُقاس بجودة التشخيص وحده، بل بقدرة صاحبها على بناء ائتلاف مؤسسي يضمن التنفيذ.[25]

كما أن المذكرات التي كتبها بعد سقوط النظام تحمل قيمة الشاهد وخطر الدفاع الذاتي معًا. فقد عرف كثيرًا من المفاوضات من الداخل، لكنه كتب وهو يواجه اتهامات سياسية وتجربة سجن وانهيار عالمه السابق. لذلك قورنت روايته في هذا البحث بمحاضر الأمم المتحدة ووثائق الخارجية الأميركية والمصادر المعارضة، بدل اعتمادها منفردة.[26]

وتعزز قراءة الحسو هذا الاحتراز؛ إذ تكشف أن الإدارة الملكية لم تكن جهازًا محايدًا ينفذ إرادة وزير واحد، بل مجالًا للصراع والتسوية بين البلاط ورئاسة الوزراء والوزارات والبرلمان والنخب النافذة. ومن ثم لا تُنسب خيارات العراق الخارجية إلى الجمالي إلا حين تسندها صلاحيات منصبه ووثيقة القرار، أما استمرار الفكرة بعد خروجه من الوزارة فيُعامل أثرًا فكريًا أو توافقًا مع اتجاه الدولة. ويتيح هذا المنظور المؤسسي تفسير الفجوة بين اتساق تصور الجمالي وتقلب التطبيق الحكومي.[27]

القراءة المؤسسية في ضوء دراسة نزار توفيق الحسو

تتيح دراسة الحسو الانتقال من السيرة الفردية إلى تحليل بنية السلطة التي عمل محمد فاضل الجمالي داخلها. فالنص الدستوري كان يحدد صلاحيات الملك والوزارة والبرلمان، غير أن الممارسة الفعلية أظهرت تفاوتًا بين الاختصاص القانوني

والنفوذ السياسي؛ إذ تدخلت مكانة الوصي، وثقل نوري السعيد، وصلات البلاط، واستمرار الحضور البريطاني، وقوة كبار الملاك في تحديد مجال الحركة المتاح للوزير. ومن ثم فإن دراسة فكر الجمالي لا تكتمل بإحصاء مناصبه، بل بتحديد مقدار ما كان يملكه في كل منصب من مبادرة وتفاوض واعتماد وتنفيذ.(27)

وبالاستناد إلى هذا المنظور تقترح الدراسة أربعة مؤشرات لإسناد القرار الخارجي إلى الجمالي: أولها موقعه الرسمي زمن القرار؛ وثانيها وجود نص معاصر يثبت مبادرته أو دفاعه عن الخيار؛ وثالثها ظهوره في مسار التفاوض أو الصياغة أو التنفيذ؛ ورابعها استمرار السياسة أو توقفها بعد خروجه من المنصب. واجتماع المؤشرات الأربعة يسمح بنسبة مباشرة، أما اجتماع بعضها فيدل على مشاركة أو تأثير فكري، في حين لا يكفي التشابه بين موقفه والاتجاه الحكومي لإثبات أنه صاحب القرار.

يكشف التطبيق تفاوت درجات الانعكاس. ففي بيانات فلسطين وخطاباته داخل الأمم المتحدة كان الجمالي ممثلًا رسميًا وصائغًا للحجة العراقية، فتقوى نسبة الفعل الدبلوماسي إليه. وفي مؤتمر باندونغ قاد الوفد العراقي وعبّر عن سياسة أقرّتها الحكومة، فتكون النسبة مشاركة مؤثرة لا ملكية فردية للقرار. أما الالتحاق بحلف بغداد سنة 1955 فقد وافق رؤيته السابقة إلى الحزام الشمالي ومقاومة التوسع السوفيتي، لكنه تم في عهد حكومة نوري السعيد وبعد مغادرة الجمالي رئاسة الوزارة؛ ولذلك يعد أثرًا فكريًا وتوافقًا استراتيجيًا، لا قرارًا تنفيذيًا صنعه منفردًا.

وتظهر هنا العلاقة التكاملية بين المصدرين: تكشف كتابات الجمالي منطق المصلحة كما تصوره رجل الدولة، بينما يكشف الحسو آليات السلطة التي حولت الفكرة إلى قرار أو عطلتها. وهذه المزاوجة بين التاريخ الفكري والتحليل الإداري تمثل إضافة البحث؛ لأنها تفصل بين اتساق المشروع في ذهن صاحبه وبين تقلب السياسة الرسمية في بيئة ملكية متعددة المراكز، وتمنع في الوقت نفسه إعفاء الجمالي من مسؤولية الخيارات التي تبناها صراحة أو تحميله مسؤولية ما تجاوز صلاحياته.

الحكم التاريخي	المثال التطبيقي	معيار الإثبات	درجة الإسناد
ينسب إليه ضمن صلاحية الوزارة والوفد	بيانات فلسطين وخطابات الأمم المتحدة	منصب مختص + نص معاصر + ممارسة	مباشر
فاعل رئيس، لا صانع منفرد	رئاسة الوفد العراقي في باندونغ	قيادة تفاوض أو وفد ضمن قرار حكومي	مشاركة مؤثرة
تمهيد وتوافق من دون تنفيذ مباشر	الحزام الشمالي والاتجاه إلى حلف بغداد	فكرة سابقة تتبناها الدولة لاحقًا	أثر فكري
لا تكفي لنسبة القرار إليه	بعض خيارات الأمن والوحدة المشرقية	تشابه الموقف بلا وثيقة مبادرة	توافق عام

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، بغداد، 1984؛ ووثائق الدراسة.

ويترتب على هذا التصنيف أن عبارة «انعكاس فكر الجمالي على سياسة العراق الخارجية» لا تعني التطابق الكامل بين الفكر والسياسة؛ فالانعكاس قد يكون قرارًا مباشرًا، أو مشاركة في الصياغة، أو تأثيرًا ممتدًا، أو مجرد توافق. وبذلك يصبح عنوان البحث نفسه فرضية قابلة للاختبار الوثائقي، لا حكمًا سابقًا على النتائج.

المطلب الثاني: التناقض بين الشرعية العربية والتحالف الغربي

المعضلة المركزية في تجربة الجمالي هي محاولة جمع ثلاثة أهداف مشروعة لكنها متعارضة في البيئة التاريخية: حماية فلسطين، ضمان أمن العراق من السوفييت، والحصول على دعم غربي للتنمية. كان يتصور إمكان فصل الخلاف الفلسطيني عن التعاون الدفاعي، لكن الولايات المتحدة ربطت صورتها الإقليمية بدعم إسرائيل؛ وكان يتصور أن الحلف يمكن أن يكون عراقي الإدارة، لكن وجود بريطانيا فيه أحيا ذاكرة الانتداب؛ وكان يتصور أن القومية العربية تقبل التعدد، لكن الصراع العراقي–المصري حوّلها إلى منافسة على القيادة.

تتضح المعضلة في وثيقتين متباعدتين: سنة 1947 طلب حلًا يحفظ الصداقة الأميركية من دون قبول التقسيم؛ وسنة 1953 دعا إلى تعاون دفاعي مع الغرب من دون إعادة المعاهدة البريطانية. في الحالتين حاول إنتاج «تحالف باستقلال». إلا أن القدرة التفاوضية العراقية لم تكن كافية للحصول على الضمانات والمساعدات بالحجم المتوقع، كما لم تكن الحكومة قادرة على إقناع جمهورها بأن التمييز بين الغرب والاستعمار قابل للاستمرار بعد السويس.

ومع ذلك لا يجوز تقييمه بمعيار النتيجة وحدها. فقد سبق في ربط الأمن بالتنمية، وفهم أهمية الولايات المتحدة بعد تراجع بريطانيا، واستخدم الأمم المتحدة في قضايا التحرر، وحذر من استغلال التنافس الدولي للقضية الفلسطينية. المشكلة لم تكن غياب التفكير الاستراتيجي، بل قصور تحويله إلى توافق وطني وسياسة عربية مشتركة.

الشرعية الداخلية والرأي العام بوصفهما قيدًا استراتيجيًا

لم تكن السياسة الخارجية في العراق الملكي شأنًا دبلوماسيًا مغلقًا، فقد دخلت المعاهدات وفلسطين والوحدة العربية في صميم الصراع الحزبي والنيابي والصحفي. وتعلم الجمالي من وثبة 1948 وانتفاضة 1952 أن اتفاقًا خارجيًا لا يملك تفسيرًا وطنيًا مقنعًا قد يفقد قيمته مهما كانت حججه الأمنية. ومع ذلك ظلت أدوات التشاور محدودة، وبقيت المعارضة تشك في قدرة النخبة الحاكمة على التفاوض المتكافئ مع بريطانيا. لذلك كان حلف بغداد محكومًا منذ نشأته بذاكرة معاهدة بورتسموث، حتى مع اختلاف النص والظرف والأطراف.

تكشف مذكرات كامل الجادرجي والخطاب الوطني المعارض أن الخلاف لم يكن دائمًا على ضرورة حماية العراق، بل على تعريف الخطر وترتيب مصادره. أعطى الجمالي أولوية متزايدة للشيوعية والحدود الشمالية، في حين رأى خصومه أن

الاستعمار والصهيونية وضعف المشاركة السياسية أخطار أسبق. ولم يحسم النظام هذا النزاع عبر نقاش عام واسع؛ فتحول اختلاف التقدير الاستراتيجي إلى اتهام متبادل بالعمالة أو المغامرة. ومن ثم فإن فشل سياسة الجمالي لا يفسر فقط بخصومه الخارجيين، بل بعجز المؤسسة عن إنتاج «عقيدة أمن قومي» مقبولة داخل المجتمع.

ويظهر البعد الاجتماعي كذلك في الصلة بين الريف والسياسة الخارجية. كان الجمالي، منذ أطروحته عن تعليم البدو، واعيًا بأن المناطق المهمشة لا تُدمج بالشعارات، وأن الدولة تحتاج إلى تعليم وخدمات وفرص. ثم عاد في محادثاته الأميركية إلى التنمية الريفية والاستثمار. لكن الفاصل بين التشخيص والتنفيذ بقي واسعًا؛ فالقواعد الاجتماعية للنظام، ولا سيما ملكية الأرض وشبكات النفوذ، قيدت الإصلاح الذي كان سيمنح السياسة الخارجية سندًا وطنيًا أقوى. لذلك أخفق التحالف الخارجي في تعويض نقص العقد الداخلي.

ويُستنتج من ذلك أن الشرعية ليست عنصرًا دعائيًا يأتي بعد القرار، بل مورد من موارد القوة الاستراتيجية. فالدولة التي يعترض جمهورها على معنى التحالف تضطر إلى إنفاق طاقة سياسية في الدفاع عنه، وتضعف قدرتها على المساومة مع الحليف؛ لأن الطرف الآخر يعرف هشاشة الاتفاق. ولو اقترنت ترتيبات الأمن ببرنامج إصلاح ملموس وبمشاركة نيابية أوسع وبخطاب واضح يحدد حدود الوجود الأجنبي، لكان من الممكن تقليل الفجوة، وإن لم يكن من المؤكد إلغاؤها في ظل أزمة فلسطين والسويس.

المطلب الثالث: الحصيلة الاستراتيجية والدروس المستفادة

تقترح الدراسة نموذجًا لتقويم فكر الجمالي يقوم على خمس حلقات: تشخيص البيئة، تعريف المصلحة، اختيار الدائرة، تعيين الأداة، ثم اختبار النتيجة. وعند تطبيقه يظهر تفاوت واضح بين قوة التشخيص وفعالية النتيجة. كان تشخيص صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتراجع أوروبا دقيقًا؛ وكان تعريفه للتنمية والتعليم جزءًا من الأمن متقدمًا؛ لكن اختيار حلف بغداد أضر بالشرعية العربية، كما أن أدوات الأمم المتحدة بقيت عاجزة أمام فلسطين.

الحصيلة	الانعكاس العملي	الأداة	الدائرة	التحدي
حضور دبلوماسي قوي ونتيجة تنفيذية محدودة	بيان 1947 وخطب الجمعية العامة	الحجة القانونية والمنبر الأممي	العربية والدولية	الصهيونية وتقسيم فلسطين

الحصيلة	الانعكاس العملي	الأداة	الدائرة	التحدي
تعزيز الارتباط الأمني مقابل عزلة عربية	التمهيد الفكري لحلف بغداد	تحالف دفاعي ومساعدة عسكرية	الحزام الشمالي	التمدد السوفيتي والشيوعية
قوة ناعمة عراقية معتبرة	باندونغ ودعم تونس والمغرب	التضامن والدبلوماسية	الآسيوية–الأفريقية	الاستعمار
اصطدام بالمنافسة الإقليمية	مشاريع سوريا والأردن والاتحاد العربي	الوحدة التدريجية والاتحاد	المشرق العربي	التجزئة العربية
تشخيص متقدم وتنفيذ داخلي ناقص	طلب المؤسسات والمساعدات والإصلاح	التعليم والتنمية ونقل الخبرة	الوطنية والدولية	الضعف الداخلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خطب محمد فاضل الجمالي وكتاباته، ومحاضر الأمم المتحدة، ووثائق FRUS الواردة في هوامش الدراسة.

يبين الجدول أن الجمالي كان أكثر نجاحًا في بناء المكانة الدبلوماسية والقوة الناعمة منه في تغيير توازنات القوة الصلبة. وقد منح العراق صوتًا دوليًا يتجاوز حجمه، لكنه لم يستطع إزالة الفجوة بين الخطاب العربي والتحالف الأمني، ولا معالجة جذور الاضطراب الداخلي قبل 1958.

والدرس الأهم أن سياسة الدولة المتوسطة تحتاج إلى اتساق بين الشرعية الداخلية والهوية الإقليمية والتحالف الخارجي. فإذا فُقد أحد الأضلاع تحولت الأدوات إلى أعباء: المنظمة بلا قوة لا تحمي الحق، والتحالف بلا قبول اجتماعي يستهلك الشرعية، والتنمية بلا إصلاح سياسي لا تنتج استقرارًا. وهذه الخلاصة تمنح فكر الجمالي قيمة تتجاوز زمنه، من غير تحويل البحث إلى إسقاط مباشر على الحاضر.

رابعًا: المراحل الزمنية لتحول الأولويات

لا يظهر فكر الجمالي ثابتًا جامدًا طوال المدة، بل يعيد ترتيب الأولويات استجابةً للأحداث. ففي مرحلة 1945–1948 غلبت الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية وتأسيس العمل العربي المشترك، وكان الرهان على إمكان استعمال الأمم المتحدة لحماية الاستقلال ومنع فرض الحلول. وبعد حرب 1948، خلال 1949–1952، ازداد اهتمامه بإعادة البناء

وبالعلاقة الأميركية، مع بقاء فلسطين معيارًا أخلاقيًا وسياسيًا. وفي 1953–1955 انتقل الأمن من مرتبة ضمنية إلى قلب التصور تحت أثر الحرب الباردة وأحداث إيران والخشية من الشيوعية؛ فبرزت تركيا والحزام الشمالي والمساعدات. أما 1956–1958 فكشفت أزمة السويس والوحدة المصرية–السورية أن معادلة التحالف والاستقلال والشرعية العربية وصلت إلى حدها الأقصى.

لا تعني هذه المراحل انقلابًا من القومية إلى «الغربية»، بل تغير وزن العناصر داخل النسق نفسه. ظل الجمالي يدافع عن فلسطين ويؤيد التحرر في زمن الحلف، وظل يطلب التعاون الغربي في زمن الخلاف على فلسطين. الجديد هو انتقاله من الثقة النسبية بقدرة المنظمة الدولية إلى التعويل الأكبر على موازين القوة، ثم إدراكه المتأخر أن القوة الإقليمية من دون قبول عربي واسع قد تعزل العراق بدل أن تقوده.

التحول	المحطة الكاشفة	الأداة الغالبة	الأولوية	المرحلة
انكشاف فجوة القانون والقوة	قرار التقسيم وحرب 1948	الأمم المتحدة والجامعة العربية	الشرعية وفلسطين	1945–1948
ربط الاستقرار بالتنمية	خطابات الأمم المتحدة والاضطراب الداخلي	الدبلوماسية الأميركية	إعادة البناء	1949–1952
تقديم الحزام الشمالي	مذكرة 1953 وحلف بغداد وباندونغ	تركيا والمساعدة والتحالف	الأمن والاحتواء	1953–1955
اتساع التناقض العربي	السويس والجمهورية العربية المتحدة	الحلف والاتحاد الهاشمي	إدارة أزمة الشرعية	1956–1958

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خطب محمد فاضل الجمالي ومذكراته والوثائق الدبلوماسية المنشورة للفترة 1945–1958.

الخاتمة

تبيّن الدراسة أن محمد فاضل الجمالي امتلك تصورًا استراتيجيًا متماسك العناصر نسبيًا، صاغه من خبرة تربوية ودينية وعربية ودولية. نظر إلى العراق كدولة ارتكاز بين المجال العربي والحزام الشمالي والنظام الدولي، وربط أمنه بإصلاح الداخل وتنمية موارده وتعليم مواطنيه. وقد انعكس هذا التصور في نشاطه داخل الجامعة العربية والأمم المتحدة، وفي دفاعه عن فلسطين، ودعمه حركات التحرر، وسعيه إلى تعاون دفاعي مع تركيا والولايات المتحدة، وتأييده حلف بغداد ومشاريع الوحدة المشرقية.

لكن التجربة كشفت أن صحة بعض عناصر التشخيص لا تضمن نجاح السياسة. فضعف الإجماع الداخلي، ومقاومة الإصلاح، وتداخل التحالف الغربي مع الإرث الاستعماري، والدعم الأميركي لإسرائيل، والمنافسة العراقية–المصرية على القيادة العربية، كلها حوّلت تعدد الدوائر من مصدر مرونة إلى مصدر تناقض. وبذلك لا يختزل الجمالي في صورة رجل الغرب ولا في صورة القومي المثالي؛ بل يُقرأ بوصفه مفكر دولة حاول بناء تحالف مستقل، ولم تسمح موازين القوة وبنية النظام بتحقيقه كاملًا.

الهوامش

(1) رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي: دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997؛ والطبعة الكتابية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013/2012.

(2) أنوار نجم سوادي، «رؤى محمد فاضل الجمالي تجاه علاقة العراق مع الولايات المتحدة»، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، المجلد 1، العدد 94، 2024، ص131–152، DOI: 10.65074/d4h29b92.

(3) Michael Eppel, “The Fadhil Al-Jamali Government in Iraq, 1953–54,” Journal of Contemporary History, Vol. 34, No. 3 (1999), pp. 417–442.

(4) Elizabeth Bishop, “‘Asia and Adjacent Areas’: Mohammed Fadhel Jamali’s Cold War Experiences,” Auto/Fiction, Vol. 1, No. 2 (2014), pp. 60–70.

(5) بشار فتحي جاسم العكيدي، «الدعم العراقي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية 1947–1950: منظمة الأمم المتحدة أنموذجًا»، مجلة مداد الآداب، 2019؛ رشا جميل، «محمد فاضل الجمالي ودوره في استقلال تونس (1956)»، مجلة الآداب، جامعة بغداد، 2025.

(6) Mohammed Fadhel Jamali, The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education, New York: Teachers College, Columbia University, 1934. وانظر عرض الكتاب في Teachers College Record, Vol. 36, No. 8 (1935).

(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص194–196؛ وزارة الخارجية العراقية، سجل وزراء الخارجية السابقين.

(8) Harry J. Almond, Iraqi Statesman: A Portrait of Mohammed Fadhel Jamali, London: Grosvenor Books, 1993، ولا سيما الفصول 4–8؛ Mohammed Fadhel Jamali, Inside the Arab Nationalist Struggle: Memoirs of an Iraqi Statesman, ed. John King, London: I.B. Tauris, 2012.

(9) Foreign Relations of the United States (FRUS), 1947, The Near East and Africa, Vol. V, Document 913, Memorandum of Conversation, 11 December 1947.

(10) Mohammed Fadhel Jamali, Inside the Arab Nationalist Struggle، الفصول 1–15؛ Harry J. Almond, Iraqi Statesman, pp. 107–115.

(11) FRUS, 1952–1954, The Near and Middle East, Vol. IX, Part 2, Document 1394, Memorandum of Conversation, Baghdad, 20 August 1953, pp. 2353–2354.

(12) FRUS, 1955–1957, Near East: Jordan–Yemen, Vol. XII, Document 452, Memorandum of Conversation, 1957.

(13) Michael Eppel, “The Fadhil Al-Jamali Government,” pp. 417–442؛ Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, 3rd ed., 2007, pp. 168–171.

(14) Mohammed Fadhel Jamali, Iraq’s Point of View on the Palestine Question: Statement Submitted to the United Nations Special Committee on Palestine, Washington: Arab Office, 1947, 15 pp., Library of Congress, LCCN 2017498754.

(15) United Nations General Assembly, Official Records, Second Session, 126th Plenary Meeting, A/PV.126, 28 November 1947.

(16) FRUS, 1947, Vol. V, Document 913.

(17) United Nations General Assembly, A/PV.223, 22 September 1949؛ مقابلة الجمالي المنشورة في 6 شباط 1950 بشأن الحاجة إلى السلام وإعادة البناء، وتُقرأ نقديًا مع السجل الرسمي.

(18) FRUS, 1952–1954, Vol. IX, Part 2, Document 1394.

(19) Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al-Said, 1954–1958, Baltimore: Johns Hopkins Press, 1964؛ Mohammed Fadhel Jamali, Inside the Arab Nationalist Struggle, ch. 14.

(20) FRUS, 1955–1957, Vol. XII, Documents 445 and 452.

(21) FRUS, 1952–1954, Vol. IX, Part 2, Document 1424.

(22) محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر: كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1965؛ رشا جميل، المصدر السابق.

(23) Mohammed Fadhel Jamali, "Address to the Bandung Conference," in Asia-Africa Speaks from Bandung, Bandung: Ministry of Foreign Affairs, 1955, pp. 82–86.

(24) Mohammed Fadhel Jamali, Inside the Arab Nationalist Struggle, chs. 1–6 and 13–15؛ FRUS, 1955–1957, Vol. XIII, Document 290.

(25) Michael Eppel, "The Fadhil Al-Jamali Government," pp. 423–442.

(26) Elizabeth Bishop, "'Asia and Adjacent Areas'," pp. 60–70، وقد قارنت السرد الذاتي بوثائق NARA RG 59 و RG 84 ووثائق الخارجية البريطانية.

(27) نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، ط1، مكتبة الكندي، بغداد، 1984، 246 ص؛ وتسجل بعض الفهارس دار آفاق عربية جهةً للنشر أو الطباعة. وقد ثبت لي، باعتبار الدكتور نزار الحسو من أقربائي، أنه ينتمي إلى أسرة موصلية عريقة، وأنه وُلد في الموصل ونال بكالوريوس علوم الإدارة من جامعة بغداد، ثم حصل على دكتوراه الإدارة العامة من جامعة تكساس في أوستن؛ وانظر كذلك فهرس الجامعة المستنصرية، وذكر سيّار الجميل إقامته في كندا.